مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٩/٥/١٨

١٥ مـايو .. ومعـالم الأيديولوجيـة الجـديدة

صرح

الرئيس السادات فى احدى خطبه لاعضـاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب : « لعلـكم كنتم تذكرون اننى كنت اصر على استخـدام تعبير « حركة ١٥ مايو » زمنا طويلا، ولكن الان وبعد أن اكتملت ملامحها ، يمكننى أن أقول انها ثـــورة كاملة » .

ومنذ ذلك التاريخ اتجه اهتمام العديد من رجال الفكر والسياســة نحــو دراسة مفهوم ومقومات تلك الثورة التى تحدث عنها الرئيس السادات والبحث فى عناصرها الفكرية لمعرفة ما اذا كانت تلك العنــاصر يمكنهــا أن تكون ايديولوجية سياسية جديدة أم لا ، واهم ملامح تلك الايديولوجية .

وكانت النقطة الجوهرية فى تناول هذا الموضوع هى علاقة فكر هذه الثورة الجديدة بفكر ثورة ٢٣ يوليو وعدم القدرة على حسم ما اذا كان هذا الفكر الجديد مشابها او متعارضا مع فكر ثورة ٢٣ يوليو ، والبحث فى نقط الاتفاق والاختلاف فيما بينها .

ولقد انعكس ذلك فى خلط كثير من الدراسات التى تناولت بالتحليل ثورة مايو بين فكر ثورة ٢٣ يوليو ، وفكر ثورة مايو ، وظل هذا الخلط مستمرا الى ان ظهرت مجموعة من الدراسات المتخصصة فى بحث عناصر « الايديولوجية الجديدة » التى تمثلها فكرة ١٥ مايو ، ولكن الحسم الحقيقى للموضوع جاء فى احدى المقالات التى نشرها الدكتور رشاد رشدى فى جريدة الاهرام (٢٥ مايو ١٩٧٩) بعنوان : « ثورة شرعية جديدة » .

ففى هذه المقالة ذكر الدكتور رشاد رشدى بالحرف الواحد ان « **شرعية السادات لا تستمد من ثورة ٢٣ يوليو ، فاعماله كلها لا تنبع من نفس المصدر ، بل العكس صحيح تماما . نعم انه ورث تركة ٢٣ يوليو ، ولكنه لا يستمد شرعيته منها لان ما حققه منذ ١٥ مايو ١٩٧١ الى الان من انجازات سارت كلها فى خط مضاد لما اختطته لنفسها ثورة ٢٣ يوليو** » .

وبناء على ذلك فقد اصبح من الضرورى الان ، وفى ضوء هذا التحديد الواضح ، تحديد الاسس الفكرية لثورة مايو وتوضيح المعالم الرئيسية لتلك الايديولوجية الجديدة التى نحن بصددها ، وبشكل خاص فى الفترة القادمة من حياة مصر النيابية .

ويمكن الاستدلال على تلك المعالم من خلال دراسة الاطار النظرى لفكر ١٥ مايو ، ومن خلال استعراض الممارسة العملية لتجربة ١٥ مايو فى المستويين الداخلى والخارجى .

اولا : الاطار النظرى لفكر ١٥ مايو :

جاء فى احدى الدراسات الهامة التى تناولت بالتفصيل دراسة فكر ١٥ مايو والتى اعدتها جامعة القاهرة وقدمها الدكتور مصطفى ابو طالبا بعنوان : « **الاشتراكية الديمقراطية : ايديولوجية ثورة مايو ١٩٧١** » انه يمكن التمييز فى تاريخنا المعاصر بين مراحل ثلاث رئيسية : الاولى : هى مرحلة الكفاح الوطنى ضد النفوذ الاجنبى ، وقد استغرقت فترة ماقبل ثورة ٢٣ يوليو منذ عهد محمد على ، وكان هدفها الاساسى الحصول على الاستقلال السياسى والتخلص من النفوذ الاجنبى ، والثانية هى مرحلة التحول الاشتراكى التى بدأت بثورة ٢٣ يوليو ، وفيها بدأ التحول الاشتراكى وتبلورت اهدافها فى شعارها الثلاثى : الحرية ، الاشتراكية ، الوحدة . والثالثة هى : مرحلة ثورة مايو ١٩٧١ ، وبها بدأت مرحلة الاشتراكية الديمقراطية .

معنى ذلك ان ثورة مايو تعنى الانتقال الى مرحلة جديدة ذات معالم مميزة تقوم فى الاساس على مبادىء « الاشتراكية الديمقراطية » التى تعنى كما تقول هذه الدراسة اقامة نظام سياسى واقتصادى يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فى كيان واحد متكامل . والاشتراكية الديمقراطية كما يعرفها الفكر العالمى كاحدى المدارس الفكرية الاشتراكية تسمى « بالاشتراكية الاصلاحية » التى تختلف فى كلياتها عن الاشتراكية العلمية فهى تهدف الى اصلاح المجتمع بوسائل سلمية ، وتنادى باستبقاء الملكية الخاصة ، وتحدد لها وظيفة اجتماعية

تؤديها ، وترفض مبدأ الصراع الطبقى ، وتطالب بتدخل الدولة لتحقيق الاصلاح بالوسائل الديمقراطية .

ولهذه الاسباب وصفها الرئيس السادات بانها « اشتراكية تمليك » وليست « اشتراكية تجريد » .

وترى تلك الدراسة المشار اليها ان أحد الدوافع الرئيسية من وراء انتهاج هذا النوع من الاشتراكية هو فشل ثورة ٢٣ يوليو فى المواءمة بين الحرية الاجتماعية (الاشتراكية) وبين الحرية السياسية (الديمقراطية) ، على أساس أن الثورة قد ضحت بالحرية السياسية فى سبيل الحرية الاجتماعية ، أى بحرية الفرد لحساب حرية الجماعة .

ثورة يوليو اكدت ان الاشتراكية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم ، وان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على ان يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ومن هنا كان الصراع الاجتماعى فى الوطن العربى نتيجة حتمية للتناقض الطبيعى بين القوى التقدمية الشعبية فى الوطن العربى فى حركتها لقطع المسافة الهائلة بين التقدم والتخلف باقصى سرعة ممكنة وبين القوى الرجعية المسيطرة والمتحكمة والمدعمة من الاستعمار العالمى . ومن هنا أيضا كانت الثورة هى الوسيلة الوحيدة لقطع تلك المسافة . وتحددت بناء على ذلك قوى الصراع الاجتماعى تحديدا موضوعيا بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة .

ولقد حدد الميثاق طبيعة هذه القوى وتلك على أساس مواقعها من عملية التغيير الثورى فأكد على دور تحالف قوى الشعب العاملة باعتبارها ممثلة لمصالح اغلبية الشعب وبديلا شرعيا لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وسيطرته على الحكم ، كما اكد على حتمية الصراع بين قوى الثورة وبين القوى المضادة للثورة **وعلى امكانية حل هذا الصراع سلميا فى اطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق :**

١ ــ تجريد القوى المضادة للثورة من اسلحتها وهى : السلطة والمال.

٢ ــ افساح المجال بعد ذلك ، ديمقراطيا ، للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الاتحاد الاشتراكى العربى لاقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ولكن هذا لا يعنى ــ طبقا لفكر ثورة ٢٣ يوليو ــ ان حل الصراع سلميا هو الطريق الوحيد أمام قوى الثورة ، لان القوى المضادة للثورة قد تلجأ ، احيانا ، الى العنف للدفاع عن مصالحها ولتثبت مواقعها ، وهنا يتحتم على قوى الثورة حسم الموقف لمصلحتها حتى ولو اقتضى الامر اللجوء الى العنف اذا ما حاولت قوى الثورة المضادة الانقضاض على منجزات الثورة .

وهذه الرؤية التى التزمت بها ثورة ٢٣ يوليو تختلف من فكرة الاشتراكية الديمقراطية التى اعلنت ثورة مايو من التزامها بها كتعبير عن منطلقات ومبادىء فكرية اساسية تميز هذه الثورة عن ثورة ٢٣ يوليو.

ويستند فكر ثورة مايو كامتداد لفكرة الاشتراكية الديمقراطية على

مجموعة المبادىء التالية :

١ ــ **سيادة القانون** : حيث تخضع الدولة للقانون وتسلم بوجود حريات وحقوق للافراد فى مواجهتها سواء كانت حريات عامة وحقوقا فردية ، أم كانت حقوقا اقتصادية أم كانت حقوقا اجتماعية

٢ ــ **تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع ، ويتم ذلك عن طريق :**

(أ) **التسليم بوجود حقوق خاصة لكل منها وظيفة اجتماعية** ، وعلى راس هذه الحقوق يأتى حق الملكية ، فهو حق ذو وظيفة اجتماعية ، **ولذلك يحمى القانون الملكية الخاصة .**

(ب) التزام الدولة باشباع الحاجات **الاساسية للجماعة .**

(ج) **تحقيق المساواة بين المواطنين،** وهذا لا يعنى المساواة المطلقة ولا المساواة من الناحية النظرية فقط .

(د) **تقريب الفوارق بين الدخول ، ويكون ذلك بالحد من الثروات والدخول الكبيرة ، وبرفع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود وذلك عن طريق الضرائب التصاعدية .** وهنا يبدو الخلاف واضحا بين فكر ثورة ٢٣ يوليو الذى يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات واللجوء الى كافة الاجراءات التى تضمن تحقيق ذلك سواء بالاصلاح الزراعى اى بمصادرة ملكية الاراضى الزراعية وتوزيعها على الفلاحين المعدمين او تتولى الدولة ادارتها ، واللجوء الى التأميم للشركات والبنوك وقطاع التجارة الخارجية كوسائل رئيسية للقضاء على الاستغلال وتجريد القوى المستغلة من أسلحتها ، أما ثورة مايو فتهدف الى تقريب الفوارق بين الطبقات **والفارق واضح بين التذويب والتقريب ، كما انها تلجأ فقط الى الضرائب التصاعدية لتحقيق هذا التقريب دون مالجوء الى التأميم او المصادرة .**

٣ ــ **التضامن الاجتماعى هو محور التطور** : يعتبر مبدأ التضامن الاجتماعى من أهم المبادىء التى تقوم عليها الاشتراكية الديمقراطية . فهى تسلم بوجود فئات اجتماعية متعددة داخل المجتمع ، وهذه الفئات لا تتصارع فيما بينها بل تتكامل . ومرجع تعدد هذه الفئات هو تفاوت القدرات الفردية وسلوك الفرد فى الجماعة وطريقة حياته فى المجتمع وموارده المالية ، **فالملكية الخاصة بناء على هذا الفهم ليست هى السبب الوحيد فى ظهور فئات المجتمع المختلفة ، وبالتالى فان الغاء الملكية لا يقضى على التفاوت بين الناس** لانهم يتفاوتون فى درجات كفاءاتهم . ويجب على الدولة ان تتدخل للتقليل من هذا التفاوت من طريق تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وهو يعنى تقرير حقوق وحريات اجتماعية لصالح الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا الامر الذى ينتهى بتحقيق التقريب بين الافراد وتخفيف وطأة التفاوت .

وهذه النقطة تثير خلافا آخر بين فكر ثورة ٢٣ يوليو وفكر ثورة مايو، وهو الخلاف فى النظرة الى الملكية **فموقف ثورة ٢٣ يوليو من الملكية يحدده مفهوم الاستغلال وحدوده ، وهى هنا تختلف عن الفكر الماركسى الذى يرى ان الملكية الخاصة تعنى فى التحليل النهائى تكريس منطق الاستغلال . فثورة يوليو تفرق بين ملكية مستغلة واخرى وطنية غير مستغلة ، لذلك فهى تحمى الملكية الوطنية غير المستغلة لان لها دورا وطنيا محددا ، اما الملكية المستغلة فيجب مصادرتها لصالح**

الشعب وتمليكها للقوى الشعبية . اما ثورة مايو فهى تحمى الملكية الخاصة، وتهدف الى تقليل درجة التفاوت والتقريب بين المستويات .

٤ ـ الوحدة الوطنية : ترفض الاشتراكية الديمقراطية التى التزمت بها ثورة مايو منطق الصراع الطبقى انطلاقا من مبدأ التكامل والتضامن الاجتماعى ، لذلك فهى تهدف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتفادى دوافع الصراع بين القوى والفئات الاجتماعية ،وهو ما يؤكد عليه الرئيس السادات فى معظم خطبه واحاديثه بمحاربة الحقد بين افراد الشعب . واشاعة المحبة وروح الاسرة الواحدة، او ما يسمى «باخلاق القرية»

ولكن مظاهر هذا الاختلاف بين المنطلقات الفكرية تبدو اكثر وضوحا فى الممارسة العملية لثورة مايو على المستويين الداخلى والخارجى .

تجربة ١٥ مايو فى الممارسة

فى ضوء تلك التوجهات والخصائص الفكرية لثورة مايو كانت الممارسة العملية للتجربة ، ومن ثم فان دراسة خصائص تلك الممارسة تعد فى حد ذاتها ملامح اساسية ومؤشرات خاصة بتلك الافكار لذلك تنبغى دراسة هذه الممارسة العملية على المستويين الداخلى والخارجى لتحديد هذه الخصائص :

التغيرات فى النظام الاقتصادى

ارتبطت السياسات الجديدة فى النظام الاقتصادى بمحاولات مواجهة الاختلالات الهيكلية التى تشكل ازمة الاقتصاد المصرى باتباع سياسة الباب المفتوح ، والتى اطلق عليها فى مواثيق مايو السياسية ، والقانونية بسياسة الانفتاح وجاءت كمحصلة لتطور الاقتصاد المصرى فى الخمسينات والستينات التى ركزت على راسمالية المشروع العام على حساب راسمالية المشروع الخاص، ويمكن فى هذا الصدد رصد مجموعة الاجراءات الاقتصادية ـ التشريعية ذات الطبيعة المركزية التالية : ـ بدات سياسات الباب المفتوح رسميا، وتشريعيا بصدور القرار الجمهورى بقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شان استثمار المال العربى والمناطق الحرة الذى يمثل اول مرحلة فى عملية ارساء المفاهيم والتوجهات الجديدة للاقتصاد المصرى . الا ان هذا القانون مع بعض التطورات الاخرى فى الوزارة ومجلس الشعب خلقت الظروف الموضوعية لاهم تطور تشريعى ـ جاء بعد ورقة اكتوبر ـ وهو القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وقد تضمن هذا القانون عديدا من المزايا والاعفاءات التى تفوق مثيلاتها فى تشريعات امريكا اللاتينية والدول العربية الخاصة بالاستثمارات وفتحت النطاق الاستثمارى المباشر فى المجالات المختلفة للاقتصاد القومى، وقد واكبت هذه التطورات الاقتصادية والتشريعية اجراءات تتعلق باعادة تنظيم القطاع العام صدر القانون ١١١ بانهاء المؤسسات العامة لاعطاء وحدات القطاع حرية الحركة، ومحصلة هذه التطورات السابقة ان السياسة المطبة نحو الاستثمارات الاجنبية حاولت التوفيق بين اعتبارين هما : التوفيق بين عملية جذب الاستثمارات الخارجية لعلاج المشكلة الاقتصادية ، والابقاء على السيطرة الرقابية على الاقتصاد ... ولكن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته غلبت الاتجاه الاول .

ثانياً ـ المتغيرات فى النظام السياسى من الوحدانية التنظيمية الى التعددية الحزبية :

وكان من اثر ما تم فى ١٥ مايو ١٩٧١ **الاسراع بعملية وضع دستور ١٩٧١ الذى جاء بمثابة نقلة نوعية من حيث بنيته النصوصية عن بقية الدساتير المصرية** ، ويمكن اجمال الاتجاهات العامة لهذا الدستور فى الاخذ بالتنظيم السياسى الواحد فى الدولة مجسدا لصيغة تحالف قوى الشعب العاملة

وقد حدث تطور جديد بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ اذ تقدم الرئيس بورقة اكتوبر التى قدمت الرؤية الرئاسية التى تتركز فى اقامة دولة المؤسسات وان يمارس المواطنون نشاطهم فى مناخ من سيادة القانون ، وذلك بالتخلص من الاجراءات الاستثنائية بالتدريج فضلا عن الانفتاح على العالم الخارجى . **وفى اغسطس ١٩٧٤ طرح الرئيس ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وذلك لتنشيط التنظيم السياسى الواحد ، وذلك بطرح صيغ جديدة تكفل تمايز وتعدد الاتجاهات السياسية ـ الفكرية داخله ،** وفى المؤتمر المشترك الذى عقد فى ٢٩ مارس تمت الموافقة على قيام التنظيمات الثلاثة [اليمين ـ الوسط ـ اليسار] . وجرت الانتخابات البرلمانية ، وتقدم المرشحون فيها بأسماء التنظيمات الثلاثة بالاضافة الى المستقلين ـ وفاز فيها تنظيم الوسط [مصر العربى الاشتراكى] باغلبية كبيرة .

وعند افتتاح دور الانعقاد الاول لمجلس الشعب بعد الانتخابات القى الرئيس خطابا اعلن فيه ان تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة الى احزاب وان ترتفع يد الاتحاد الاشتراكى نهائيا من الاحزاب ليصبح كل حزب حرا فى ادارة نشاطه فى حدود الدستور والقوانين ... وان يبقى للاتحاد الاشتراكى التنظيمات الجماهيرية المساعدة ، والصحافة ..

وابتداء من ٤ فبراير ١٩٧٨ تمت الموافقة على قيام حزب الوفد الجديد كحزب رابع وقد تضمن برنامجه رؤيته للاصلاح الدستورى وقد ترتب على استفتاء الوحدة الوطنية

ان قررت الجمعية العمومية لهذا الحزب حله .. ، وفى ضوء التطورات التى حدثت فى المجتمع السياسى قرر الرئيس النزول الى الشارع السياسى ، وفى ١٢ اكتوبر اعلن عن قيام **الحزب الوطنى الديمقراطى .**

وفى ١١ ديسمبر ١٩٧٨ قررت لجنة الاحزاب الموافقة على **تاسيس حزب العمل الاشتراكى كممثل للمعارضة** ... وبعد توقيع معاهدة واشنطن قرر الرئيس فى خطابه الى الشعب فى ١٩٧٩/٤/١٢ دعوة الشعب الى الاستفتاء العام على المعاهدة ، وحل مجلس الشعب ، والدعوة الى الانتخابات العامة ، واطلاق حريه تكوين الاحزاب واعلان حقوق الانسان المصرى ، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، والاشتراكية الديمقراطية ، والعلم والايمان كشعار للدولة ، والشرعية الدستورية ، والدستور كوثيقة وحيدة لنظامنا ومجلس شورى يضم ممثلين من كل الشعب ، وتقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها . **والواقع أن متابعة تطور الحركة السياسية ، والقانونية فى مصر تؤكد اضطراد وتعاظم الدور التوجيهى والتنشيطى للسلطة الرئاسية فى استخدام النظام القانونى للقرار الجمهورى بقانون ـ فى طرح مبادراتها**

لنشيط المجتمع السياسى المصرى
على المستوى الخارجى

من المعروف ان السياسة الخارجية لاية دولة ليست الا انعكاسا مباشرا لسياستها الداخلية ، اى لحقيقة الاوضاع الداخلية بما تمثله من تفاعل لمصالح واهداف القوى السياسية المختلفة . واى تغير يلحق بهذه الاوضاع لابد أن يكون له صدى على السياسة الخارجية ، ومن ثم فقد شهدت سياسة مصر الخارجية توجهات جديدة فى ظل عهد ثورة ٢٣ يوليو .

شهدت السياسة الخارجية المصرية انفتاحا مماثلا للانفتاح الاقتصادى والسياسى الذى حدث على المستوى الداخلى . فعلى سبيل المثال كان لابد من تحسين العلاقات مع الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة كضرورة لنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تتطلب مجيء رؤوس الاموال من تلك الدول . وهذا ما حدث بالفعل .

فبدأت علاقة مصر بدول أوربا الغربية والولايات المتحدة فى التحسن ، فأعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التى كانت مقطوعة ، وبدأت مصر فى توثيق علاقاتها مع العديد من الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا والنمسا . وعلى العكس من ذلك شهدت سياسة مصر الخارجية توترا فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى ، وهى السياسة التى كانت فى ظل تجربة ثورة ٢٣ يوليو عميقة ومتينة ، وذلك لان مصر فى ظل

هذه التجربة كانت تسعى الى تحقيق الاشتراكية والتنمية الاقتصادية المخططة وهى امور لا تتوافق مع مصالح الرأسمالية الغربية التى يهمها تحقيق اقصى ربح وبالتالى كان التوجه نحو الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية أمرا حتميا للبدء فى عملية التنمية وخاصه اقامة صناعة مصرية متطورة ومتنوعة .

وساهمت قضية الصراع العربى الاسرائيلى فى بلورة هذا التوجه السياسى الجديد ، فقد بدأت مصر وهى تهدف الى انجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تحقيق الاستقرار السياسى ومن ثم كان لابد من ايجاد حل سلمى للصراع لان استمرار الصراع وعدم الاستقرار لن يوفر المناخ المناسب والملائم بل والمشجع للمستثمرين الاجانب فى مصر . لذلك فقد بدأت مصر بعد حرب اكتوبر الى الدعوة الى تحقيق تسوية سلمية للصراع ، وأدركت أن الولايات المتحدة تملك مساهمة ضخمة فى انجاح هذه السياسة بالضغط على اسرائيل ، وبالتالى اتجهت مصر ليس فقط الى دفع الولايات المتحدة للمساهمة بدور ايجابى فى تسوية الصراع ولكن فى جعل الولايات المتحدة شريكا كاملا فى عملية السلام . وهذا التطور كانت له انعكاساته السلبية على علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية.

اما على مستوى علاقة مصر بالدول العربية فقد شهدت هى الاخرى تغيرات مماثله . ففى ظل ثورة ٢٣ يوليو كانت مصر تعمل على قيام الوحدة العربية ولكن على أسس محددة بأن تكون دولة الوحدة المنشودة دولة اشتراكية وديمقراطية تكريسا للحرية والاشتراكية والوحدة على أساس التلازم الضرورى بين الوحدة والاشتراكية. لانه لايمكن ان تقوم الوحدة بدون الاشتراكية : وقد ادى هذا الى تدهور علاقة مصر بالدول العربية المحافظة التى كانت بناء على هذا التصور دول معادية للوحدة بحكم مصالحها .

ولكن فى ظل تجربة ثورة مايو لم تعد هناك تلك الدرجة الحادة فى التمييز بين الدول العربية على أساس دول تقدمية وأخرى رجعية ؛ وذلك لان اساس التقييم نفسه قد اختلف على المستوى الداخلى ، فطبقا للتصورات الفكرية الخاصة بثورة مايو وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لابد من أن تفتح مصر صفحة جديدة مع الدول العربية المحافظة .

وعلى ضوء العرض السابق يمكن القول انه لفهم كافة الابعاد التى تتضمنها ثورة مايو لابد من تحليل ثورة يوليو ١٩٥٢ لمعرفة درجة الاستمرارية والانتظام بين الثورتين ، بالاضافة الى رصد وتحليل المتغيرات الدولية والداخلية التى أدت الى ظهور مفاهيم جديدة وتيارات سياسية مستحدثة .